

الصورة الذهنية عن المرأة المصرية

نادية حليم*

يهدف هذا البحث إلى دراسة أبعاد الصورة الذهنية عن المرأة المصرية لدى عينة ممثلة للمجتمع المصرى قوامها ٣٠٠٠ مفردة نصفها من الذكور، والنصف الآخر من الإناث (من عمر ١٨ سنة +).

تناولت هذه الأبعاد السمات، الأدوار، وتأثير هذه الصورة الذهنية على العلاقات والتفاعلات داخل الأسرة، والحقوق التى يتعين أن تتمتع بها، أو تحرم منها. وانتهاء برصد الموقف من الاحتياج إلى التغيير، والاستعداد لحدوثه ومعوقات ذلك.

فى إطار اهتمام المركز بالتصدى للقضايا التى تعرقل مسيرة التنمية، قام برنامج بحوث المرأة بدراسة عن: "الصورة الذهنية الاجتماعية عن المرأة المصرية". هذه الصورة التى كونتها الثقافة والمجتمع عبر الزمن، وكريستها ولا زالت تكريستها مؤسسات التنشئة. وهى صورة متعلمة ومكتسبة، وتشكل الخلفية التى تنظم وتوجه السلوك، وأشكال التفاعل مع المجتمع. وهى صورة مركبة تعبر عن الطريقة التى ترى بها الفئات أو الجماعات المتباينة. ما لديها من قدرات وإمكانيات، وتمارس تأثيرها على اتجاهات أفرادها وقناعاتهم ومدركاتهم عن أنفسهم وعن الآخرين.

* أستاذ علم الاجتماع، وتُعد برنامج بحوث المرأة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، شارك فى إعداد هذه الدراسة الأستاذة الدكتورة نادية حليم، الأستاذة الدكتورة وفاء مرقس، الدكتور أحمد حسين، الدكتورة الشيماء على، الدكتور محمود عبد الله، الدكتورة أسماء فؤاد، والأستاذة ولاء محمود، عرض ملخص لنتائج الدراسة مصحوباً بأعمال الندوة التى عقدت خصيصاً لمناقشة نتائجها.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الرابع والخمسون، العدد الثانى، مايو ٢٠١٧.

ومن الصعوبة أن نتصدى لدراسة علاقات النوع الاجتماعى، أو قضايا المرأة بصفة عامة دون استدعاء صورتها فى الموروث الثقافى. والوقوف على أبعاد هذه الصورة الآن.

أجريت الدراسة على عينة ممثلة للمجتمع المصرى قوامها ٣٠٠٠ مفردة، نصفها من الذكور والنصف الآخر من الإناث (من عمر ١٨ سنة +) ومن محافظات القاهرة، والمنوفية، والشرقية، وبنى سويف، وسوهاج، ومرسى مطروح، روعى فى اختيارها أن تمثل المحافظات الحضرية والوجه البحرى والقبلى والمحافظات الحدودية. وتم جمع المادة باستخدام استمارة استبيان ومقياس صمم خصيصًا لأغراض الدراسة وتم تقنيه على يد عدد من الخبراء والمتخصصين. (حسب لكل بعد تضمنه المقياس درجة كلية ودلالة الفروق بين الذكور والإناث).

اهتمت الدراسة بالتعرف على أبعاد الصورة الذهنية عن المرأة المصرية

كما تتجلى فى:

- سماتها وما لديها من قدرات.
- الأدوار التى تصلح ولا تصلح للقيام بها.
- ما تفرضه هذه الصورة من أشكال العلاقات والتفاعلات داخل الأسرة.
- الحقوق التى يتعين أن تتمتع بها أو تحرم منها.
- وانتهاء برصد الموقف من الاحتياج إلى التغيير والاستعداد لحدوثه ومعوقات ذلك*.

* تفاصيل العلاقة بين هذه الأبعاد ومتغيرات النوع، ومحل الإقامة، ومستوى التعليم والسن بتقرير الدراسة.

فيما يتعلق بالسمات والأدوار: يزخر التراث بالعديد من السمات التي التصقت بالمرأة عبر الزمن وهي: أن المرأة تتحكم فيها العاطفة أكثر من العقل، وهي رغبة، ولا تتحدث إلا في الأمور النافهة، وتحتاج دائماً إلى من يتخذ القرارات نيابة عنها، وهي نكدية، وسلبية، وعنيدة، ومن غير المستحب أن تكون قوية الشخصية.

وتوضح النتائج: أن هناك رفضاً- وإن كان في الإجمال محدوداً- لعدد من هذه السمات، مع تفاوت نسب الرفض بين الذكور والإناث لصالح الإناث. ولم توجد فروق تذكر بين الريف والحضر. من أكثر السمات التي استمرت الموافقة عليها عالية أن المرأة رغبة، وتتحدث في الأمور النافهة (٦٠٪ ذكور، ٦٨٪ إناث)، وتحتاج دائماً إلى رجل مسئول عنها (٤٨٪ ذكور، ٣٨٪ إناث)، كما تحتاج إلى من يراقب تصرفاتها (٣٣٪ ذكور، ٢١٪ إناث).

ومن أكثر السمات إيجابية لدى المرأة أنها صبورة، وذلك بنسبة ٤٨٪ وتحمل المسؤولية، بينما أكثرها سلبية أنها نكدية وعنيدة، وذلك بنسبة ٣٥٪ ترتفع بين الذكور إلى ٤٥٪ وتنخفض بين الإناث إلى ٢٦٪، غير أن مناقشة سمى الصبر والعناد وأنها نكدية فإنه يتعين مناقشتها على ضوء دواعي وجودهما أصلاً، فالصبر له علاقة بقلّة الحيلة والاعتمادية، والعناد تفرضه الرغبة في مقاومة ما يفرض عليها من قرارات دون أن يكون لها دور في اتخاذها لا سيما ولدينا شريحة من النساء الآن لم يعد مقبولاً لديهن ما يلاقين من تهيش واستبعاد وتجاهل، وهو ما ظهر من النتائج أنه أحد أهم الأسباب التي ذكرتها المرأة تحديداً كسبب لاتهامها بأنها نكدية.

ومن اللافت في جزئية السمات تحديداً أن ما يقرب من ثلث العينة بصفة عامة رأت أن هذه السمات موجودة إلى حد ما، وهذا ما يعنى أن ثلثي العينة ما زالوا يرون هذه السمات لدى المرأة. وما يتعين الإشارة إليه أن الدرجة الكلية

على المقياس فى جزئية السمات أظهرت فروقاً معنوية بين الذكور والإناث لصالح رفض الإناث هذه السمات بصورة أكبر .

الأدوار: ويوضح الموقف من الأدوار والقدرات تجاهل والتغاضى عن الواقع الحالى وعدم استيعابه، أو الرغبة فى عدم الاعتراف به. ويعكس ذلك مدى ما يعطيه المجتمع من قيمة واعتبار للمرأة أو الرغبة فى الانتقاص من هذه القيمة والاعتبار .

وافق ثلث العينة فقط على أهمية العمل للمرأة كما الرجل، بينما يرى الثلثان إما أنه مهم إلى حد ما وإما أنه لا يحتل الأهمية التى يحتلها بالنسبة للرجل. ترتفع الموافقة بين النساء على أهمية العمل إلى ٤٥٪ وترتفع بصورة أكبر بين المتعلّقات تعليماً جامعياً، وتنخفض لدى الرجال إلى ١٩,٥٪. وعلى الرغم من إقرار نسبة كبيرة بقدرة المرأة على النجاح فى عملها وقدرتها على قيادة فريق عمل بنجاح، فإن ما يقرب من ٤٢٪ لا يزالون يرون أن العمل مسألة ثانوية فى حياة المرأة. تنخفض هذه النسبة لدى الإناث إلى ٢١٪.

ويعبر استمرار هذه النسبة الكبيرة التى تتجاهل أهمية العمل للمرأة كما الرجل، عن رغبة هذه الشريحة من الذكور تحديداً فى استمرار تبعيتها، رغم أن الواقع يفصح عن استغلال الرجل لا سيما فى الطبقات الدنيا جهد المرأة وثمرة عملها، ورغم أن منهن من كسرت بالفعل هذه التبعية.

والمثير للالتفات موقف الإناث فى العينة فىمن هو أحق بفرصة التعليم وفرصة العمل الواحدة الرجل أم المرأة، حيث أقرت ٧٨٪ من إجمالى العينة أحقية الرجل ارتفعت بين الإناث إلى ٨٧٪. ولا زال أكثر من نصف العينة يرون أن المكان الطبيعى للمرأة هو البيت (٥٠٪) ترتفع لدى الذكور إلى (٦٢٪) وتنخفض لدى الإناث إلى ٣٩٪. وترى ٦٧٪ من العينة أن العمل ليس

من حق المرأة طالما الزوج قادر مادياً، ترتفع بين الذكور إلى ٧٧٪ وتنخفض بين الإناث إلى ٥٧٪.

وتوضح النتائج التفصيلية أن موقف عينة البحث من مجالات العمل التي تتفوق فيها المرأة وصلاحياتها وقدراتها لازالت تحكمها القناعات المبنية على الخصائص البيولوجية والتكوينية لكل من الذكر والأنثى أكثر من الاحتكام إلى معطيات الواقع الذي لا يعبر عن ذلك ولا يؤيده. والمرأة حتى الآن فى الثقافة السائدة لها الحق فى كل ما ترشحه لها خصائص الأنوثة، لأنها خلقت أنثى، والذي يجسده حقها فى أن تكون زوجة وأماً، أما الرجل فهو المسئول عن الكسب، وهو العائل للأسرة.

وفى ضوء هذه التقسيمة ظل ويظل العمل غير محورى فى حياة المرأة، مما يجعله هامشياً فى حياتها، ولم يغير فى علاقتها بذاتها، أو يخلق لديها ولدى المجتمع وعياً بأهميته، كما يظل منطقياً أحقية الرجل بفرصة التعليم الواحدة وفرصة العمل الواحدة.

وفى مجال العلاقات الأسرية

فإن ٢٠٪ من إجمالى العينة يحبذون زواج الفتاة أقل من ٢٠ سنة. وترى ١١٪ أن السن المناسب للزواج أقل من ١٨ سنة. ويرون فى الزواج حماية وسترة وأماناً، مع تأثير واضح لمستوى التعليمى.

ويتعين أن تؤخذ هذه النتيجة حول الزواج فى سن أقل من ١٨ سنة بحذر شديد، نظراً للمعرفة بعدم مشروعية هذا العمل، وأن هناك الآن قانوناً يعاقب كل الأطراف ذات العلاقة. ومن ثم فلا ننتظر أن تأتى الاستجابات اللفظية معبرة عن الواقع.

ومن الإيجابيات موافقة ٣٢٪ من إجمالي العينة على المسؤولية المشتركة لكلا الزوجين عن الإنجاب، كما أرجع ٢٧٪ المسؤولية عن تحديد نوع الجنين إلى الزواج، ويرى أكثر من نصف العينة أنها (حاجة بتاعت ربنا).

ورغم موافقة ٩٣٪ من إجمالي العينة على حق الزوجة فى المشاركة فى قرار الإنجاب فإن حق الزوجة فى تنظيم نسلها حفاظاً على صحتها ينخفض لدى الذكور إلى ٢٨٪ فقط، ويرتفع لدى الإناث إلى ٤٦٪.

وكأن المشاركة فى قرار الإنجاب مشروط بالموافقة على الإنجاب لكنه لا يستوعب الرغبة فى التوقف حتى لو كان فى ذلك خطر على صحة المرأة أو عدم رغبة من جانبها فى تحمل المزيد من المعاناة. وتجبر المرأة فى الريف وفى العديد من الأسر حتى فى الحضر على الاستمرار فى الإنجاب حتى إنجاب الذكر.

- لزال ٤٠٪ من إجمالي العينة يرون العدد المفضل لإنجابه من الأطفال ثلاثة أطفال، بينما ٣٥٪ يرون أن العدد المناسب أربعة أبناء فأكثر، ولا يرى الاكتفاء بطفلين سوى ٢٥٪ من العينة تتخفف فى الريف إلى ١٣,٩٪. هذه النتائج تعبر بجلاء عن مشكلة الانفلات الإنجابى التى نعانى منها، ومدى العبء الذى يلقيه ذلك على متخذى القرار من أجل الوصول إلى الهدف المرجو الوصول إليه وهو ٢,٤ طفل لكل أسرة فى استراتيجية السكان ٢٠٣٠/٢٠١٥.

- وترى ٢٧٪ من عينة الريف الاستمرار فى الإنجاب طالما توفرت القدرة المادية. هذه النسب الأخيرة توضح غياب مفهوم الوالدية المسؤولة، والتى تتضمن احتياجات الأبناء التى لا تقتصر على مجرد توافر القدرة المادية، كما يسقط هنا حق المجتمع فى عدم المعاناة من تأثير الكثرة السكانية على

تدهور كل مرافق الدولة، وعلى إمكانية توجيه الاستثمارات إلى التنمية وخلق فرص العمل.

- ورغم موافقة ٦١٪ من العينة على اعتبار الإنفاق على الأسرة مسئولية مشتركة لكلا الزوجين، ورغم ما يفصح عنه الواقع من وجود ١٧-٣٠٪ من أسر مصر تعولها سيدات في غياب كلى أو جزئى للرجل، فإن ١٠٪ من إجمالي العينة ذكوراً وإناثاً ترى أن المرأة ليست مسئولة عن الإنفاق على الأسرة. ويشير الواقع أيضا إلى أن المرأة تتفق كل دخلها بإرادتها أو بدون إرادتها- وتسد احتياجات الأسرة بالكامل إذا عجز أو امتنع الزوج عن القيام بهذه المسئولية. ورغم ذلك يظل هو المسئول عن الإنفاق، وكأنها مسئولية شرفية لا علاقة لها بالواقع المعاش. والسؤال كيف تكون لدينا الآليات التي تجبره على القيام بهذه المسئولية حال عدم الالتزام بها؟ ومتى تعتبر مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة جزءاً من واجباتها وليست مجبرة عليها لظروف اضطرارية، أو يتعين أن تشكر عليها، وما يتبع ذلك من مساحة أكبر من المشاركة في كل القرارات التي تخص الأسرة؟

- لا زالت مسئولية رعاية الأسرة والأبناء مهمة الزوجة بمفردها لدى ما يقرب من نصف العينة، ولا يقر أهمية مشاركة الزوج في أعباء البيت والأبناء سوى النصف الآخر، وكلما ارتفع مستوى تعليم المرأة أعطت أهمية أكبر لمساعدة الزوج إياها في شئون الأسرة وأهمية تشجيعها ومساندتها لأداء متطلبات عملها خارج الأسرة.

- ويستمر الاتجاه الأكبر لاعتبار رعاية الزوج والبيت والأبناء من مهام المرأة فقط، ويعتبر استمرار المرأة في عملها متوقفاً على قدرتها في التوفيق بين البيت والعمل. وترى ٩٢٪ من إجمالي العينة أن الحل هو في تضحية المرأة

- بعملها إذا لم تستطع التوفيق، وذلك بغض النظر عن النوع أو مستوى التعليم أو متغير ريف - حضر.
- وما زال مطلوباً من الزوجة الطاعة العمياء للزوج في ٧٤٪ من استجابات الذكور، بينما وافقت على ذلك ٥٠٪ من الإناث.
 - ولا زالت طاعة البنت لأوامر أخيها، حتى لو كان صغير السن، تصل إلى ٧٠٪ بين الذكور.
 - كما يرى ٩٤٪ من الذكور، و ٩١٪ من الإناث أهمية استئذان الزوج في كل ما تفعله الزوجة.
 - ويرى ٩٣٪ من الذكور و ٧١٪ من الإناث أن من حق الزوج منع الزوجة من السفر، ولا تحتاج هذه النسبة إلى تعليق، فهي نموذج واضح للتعامل مع المرأة، ليس باعتبارها كياناً مستقلاً وإنساناً كامل الأهلية، بل هي أقرب إلى التابع أو الشيء ولا توجد سوى فروق بسيطة بحسب متغير التعليم وبحسب متغير ريف - حضر لصالح ارتفاع مستوى التعليم ولصالح الحضر.
 - ورغم وجود نسبة كبيرة ترى أن المسؤولية مشتركة بين الزوجين فيما يخص فشل العلاقة الزوجية فإن الأسباب تتفاوت بين الذكور والإناث، حيث إن مبررات الطلاق لدى الزوجات أهمها: قسوة الزوج وسوء المعاملة (٥٧٪)، تليها الخيانة (٥٦٪) والبخل (٤٤٪).
 - أما مبررات الطلاق لدى الأزواج فأهمها: النكد المستمر والخناق (٦٤٪)، يليهما إهمال شئون البيت والزوج والأبناء (٤٠٪). ولا توجد فروق واضحة بحسب متغيري التعليم أو محل الإقامة ريف/حضر.
 - ألفت الأزواج باللائمة على الزوجات باعتبارهن المسئولات عن فشل العلاقة الزوجية، وذلك بنسبة ٦٠٪، بينما ألفت الزوجات المسئولية على الأزواج بالنسبة نفسها.

- وما زال أكثر من نصف العينة (٥٤,٣%) من الأزواج يرون أن ضرب الزوجات أمر مقبول أو مقبول إلى حد ما، بينما لا ترى ذلك إلا ٢٥% من الزوجات.
 - ووافقت ٨٠% من الذكور و٨٢% من الإناث على حق الزوجة فى طلب الطلاق إذا اعتاد الزوج ضربها وإهانتها. أى أن الضرب مقبول على ألا يكون اعتياداً.
 - وأياً كانت هذه النسب فمجرد وجود أى نسبة تقر هذا السلوك فهو واقع يحتاج إلى تدخل، لا سيما إذا تعلق الأمر بموافقة النساء، ويعبر ذلك عن استمرار القناعة لدى المرأة بتدنى أوضاعها وبالتبعية والاعتمادية.
 - بدأت نسبة وإن كانت لا تزيد على ٣٠% ترى التحرش مسئولية المجتمع كله غير أن النسبة الأكبر فى المجتمع تلقى بمسئولية التحرش على المرأة، وذلك بنسبة ٧٤%، ترتفع بين الذكور إلى ٨٤%، وتنخفض بين الإناث إلى ٦٣% مع تأثير واضح لمستوى التعليم. ويعزى السبب فى التحرش إلى ملابسها وشكلها وسلوكها. وهذا ما يعبر بوضوح عن استمرار المجتمع والثقافة السائدة بعيدة عن استنكار السلوك فى حد ذاته، وعدم الجدية فى عقاب المتحرشين، وعدم الاعتراف للمرأة بحقوقها فى الشعور بالأمان فى البيت أو العمل أو الشارع.
- ويوضح الواقع الفعلى ويؤكد على وجود تضارب كبير بين الموقف الرسمى والقانونى والتشريعى من جهة وبين الواقع الفعلى من جهة أخرى. وهذا ما يعنى أن القانون ليس كافياً لضمان الحقوق. فهو شرط أولى وضرورى لممارسة الحق، غير أن مفهوم القانون والحقوق يحتوى على فكرتى المصلحة والإرادة الذى يجعل القانون قابلاً للتطبيق.

وهذا ما يعنى أن إصدار الدساتير والتوقيع على المعاهدات، بل حتى صدور قوانين، لا يكفى لتحقيق نقلة نوعية فى وضع المرأة، حيث تكمن العقبة الرئيسية فى هذه الصورة الذهنية الاجتماعية عن المرأة، وما تفرضه من الحقوق التى يتعين أن تتمتع بها أو تحرم منها.

من القضايا المهمة التى أثارتها هذه الدراسة حق المرأة فى الميراث. هذا الحق الذى رغم الإقرار واسع النطاق بأحقيته، فإن هذا الاتفاق يقل كثيراً فى الريف عن الحضر، وتساوق الدعاوى الكثيرة المبررة للحرمان منه. وهى دعاوى تستند إلى العادات والتقاليد وليست أسباباً شرعية، وأهمها حماية الميراث من أن يذهب إلى الغير، والادعاء بأن المرأة يوجد دائماً لها رجل مسئول عنها، ولم يعد الموقف من الاتهام بأن المرأة لا تستطيع إدارة هذا الميراث، هذا السبب الأخير له علاقة بما سبق تقديمه عن سمات المرأة وصلاحتها، وأنها تحتاج دائماً إلى رجل مسئول عنها.

ولا زال توزيع مراكز القوة والسلطة داخل الأسرة واضحاً فيما يتعلق بالانخفاض الشديد فى نسب قبول الزوجة رئيسة للزوج فى العمل، والذى لم تتعد نسبته ١٣٪ من إجمالى العينة. ولا توجد فروق تذكر بين الريف والحضر. وفى مجال المشاركة السياسية، يظل منصب محافظ، ورئيس دولة أو رئيس وزراء غير مقبول أن تقوم به المرأة، بنسبة كبيرة سواء كان ذلك بالنسبة للذكور أو الإناث، غير أن الموافقة على مشاركتها فى الانتخابات احتلت نسبة موافقة عالية سواء كان ذلك فى الريف أو الحضر. كما تجدر الإشارة إلى نسبة موافقة عالية بعمل المرأة فى المجالس المحلية، وإن كانت النسب أعلى فى الحضر عن الريف، وبين النساء على الرجال.

ويتأثر عمل المرأة بصفة عامة فى هذه الوظائف العليا بمستوى التعليم الذى كلما ارتفع كلما زادت الموافقة على تولى المرأة هذه الوظائف.

هذه النتائج توضح أن ثمة تحولاً. وإن كان محدوداً باتجاه رفض النظرة التقليدية الراسخة في مجال حقوق المرأة السياسية ومشاركتها في المجال العام، وإن لم يسر ذلك على عملها في المناصب العليا وعملها في القضاء، هذا برغم التحرك في الموقف الآن وبصورة إيجابية مع الموقف الواضح للإرادة السياسية الداعية للمرأة. ويبدو ذلك في تولى المرأة منصب وزيرة في مجالات كانت حكرًا على الرجل، وتولى المرأة موقع محافظ ومساعد محافظ، كما ترتفع نسبة العضوات في مجلس الشعب، ولدينا الآن أكثر من ستين قاضية في كل مستويات التقاضي، ومن المنتظر أن ترتفع نسبة من يرون لدى المرأة صلاحية تولى منصب رئاسة الحى بعد أن يصبح قيامها بهذا العمل شيئًا عاديًا لاسيما بعد تخصيص ٢٥٪ من هذه المقاعد للمرأة .

ويعبر مجمل النتائج على جزئية الحقوق عن توجه إيجابي لمشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية، غير أن ذلك لا يسرى على كل الجوانب، وميل إلى الثبات في جوانب أخرى مع دعم أكبر لهذا التغير من جانب المرأة أكثر من الرجل، وإن كان موقف المرأة من تولى المناصب العليا أميل إلى الاتفاق مع رأى الرجل.

ويظل التغيير مطلبًا رئيسيًا من أجل تفكيك حزمة القيم السائدة والتفكير بأخرى تتحدث عن الواقع وتخاطب المستقبل.

وعادة ما تعيش المجتمعات التقليدية - ونحن منها - نوعا من أنواع الحداثة المزيفة، تتعكس على علاقات النوع التي يغلفها منطق التلفيق، وبدلا من أن تبني هذه العلاقات على مفهوم المساواة الإنسانية في الحقوق، فإنها - في إطار هذا التلفيق- تعطى للمرأة من الحقوق ما تراه يخدم دورها التقليدي كأم. فالتعليم على سبيل المثال من أجل تحسين دورها في تربية الأبناء، والصحة من أجل دورها الأمومي وهكذا...

وتبرز نتائج هذه الدراسة ميل المرأة أكثر من الرجل بشكل عام إلى تغيير أوضاعها، وبالتالي صورتها الذهنية مع تباين هذا التوجه بتأثير المرحلة العمرية ومحل الإقامة ومستوى التعليم.

وتعزو المرأة معوقات التغيير إلى الثقافة السائدة، والصورة النمطية، بينما يرى الرجل أن الأسباب تعود إلى العادات والتقاليد، ورفض المجتمع . ويعبر إعطاء هذا الوزن الكبير للعادات والتقاليد كمعوق أمام التغيير، عن استمرار انصياع المجتمع والثقافة السائدة للقديم، ويؤكد على استمرار الإبقاء على هذا القديم تجنباً لحدوث الأزمات، واحتفاظاً بمراكز القوة وتوزيع السلطة.

ومن الناحية النظرية فإن الموقف من التغيير والخروج من الأنساق التقليدية القديمة، والمناقشة النقدية للأوضاع من المفترض أنها تتأثر كثيراً بفعل محل الإقامة والمرحلة العمرية والنوع، غير أن التأثير ليس بالضرورة أن يأخذ خطأ تصاعدياً، فقد تؤثر التغيرات عبر الفترات الزمنية على هذا المنطق النظرى السابق، ومثالها الواضح ما شهدته الفترة الناصرية من انتصار للمرأة وإعلاء لقيمتها كفاعل ومشارك، غير أن وجود التيارات المحافظة فى فترات تالية وارتفاع صوت التيار الدينى المحافظ قد أسهم فى الكثير من الانعكاسات. واستدعاء القديم، وشهد المجتمع عودة التيارات المناهضة لوجود المرأة المؤثر فى المجتمع من جانب بعض هذه التيارات.

تسلمنا هذه الدراسة إلى عدة مؤشرات عامة وهى:

- أن المرأة فى شرائحها الأكبر تطمئن لأدوارها التقليدية، ومن الصعب على الرجل أن يتخلى عن الحقوق التى منحت له على مدار السنين. وكما أن الرجل ليس من السهل أن يتنازل عن مكتسباته، فإن المرأة مازالت ليس لديها الاستعداد لدفع ثمن كسر نمطية هذا الفكر من أجل مجتمع أكثر عدالة.

- تعد تبعية المرأة للرجل، وأولوية الرجل على المرأة من القيم التي مازالت تأخذ مكانها في المجتمع وبوضوح شديد داخل الأسرة، مع وجود المبررات التي تبرر هذا التباين وتكرسه.

- يزخر الموروث الثقافي للمجتمع المصري بالكثير من القنوات التي ترسم صورة كل من الرجل والمرأة في المجتمع. والمشكلة الحقيقية في هذا الموروث أنه يستمد قوته في الكثير من جوانبه من استناده إلى مرجعية دينية رغم الفهم الخاطئ لبعض نصوصه، يدعم هذا الفهم الخاطئ الفتاوى التي تصدر بين الحين والآخر، غير أن عناصر التراث هذه ثبت عبر التاريخ أنها ليست بذات القيمة والأهمية عبر كل الفترات الزمنية، ولكنها قد تخبو في فترات لتظهر في فترات أخرى في إطار تغيرات اجتماعية أو ثقافية أو سياسية. ورغم ما يبدو - في فترة معينة - من احتمال أن تكون هذه الصورة قد انتهت بإحلال أخرى بديلة، ولكنها سرعان ما تطفو مرة أخرى بقوة فارضة على المجتمع أن يعاني انتكاسة على طريق التغيير. وهذا ما يعنى أن التراث لديه من المرونة ما يسمح له بإعادة التشكيل وفق المدخلات الثقافية والاجتماعية.

- ولا زالت قضايا تحريك وضع المرأة مرتبطة بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعاني منها المجتمع بصفة عامة، وتعاني منها المرأة بصفة خاصة.

- لا زال المجتمع المصري لا يجد ما يؤكد على هويته إلا فيما يتعلق بحقوق المرأة، وقد أدمن المجتمع المصري الاهتمام النظرى بالحديث عن حقوق المرأة، دون أن يعنى ذلك القناعة الفكرية والسلوك والممارسة الفعلية، وهذا ما يجعل قضايا المرأة - وعلى مدار التاريخ- تشهد صعوداً وهبوطاً، وانتكاسات متتالية.

- يوضح مجمل النتائج أن ثمة تغييراً حدث في المجتمع يمكن رصده، غير أنه لا يشمل كل أبعاد الصورة، كما أنه دون المستوى المطلوب بكثير، ووجود تغيير متذبذب خضع ولا زال يخضع للعديد من المتغيرات التي تؤدي إلى حدوث انتكاسات.
- ورغم وجود قوانين الزواج المبكر وعدم الحرمان من الميراث، وحق المرأة في تولى المناصب بدون استثناء، وحقها المساوي في التعليم والعمل ونجاحها في تولى العديد من الأعمال فإن القانون والواقع المعيش لم يستطيعا أن يغيرا كثيراً من الصورة الذهنية الاجتماعية عن المرأة، والتي تقيد بالتالي فرصها وحقوقها التي حصرها في إطار هذه الصورة.
- يبدو أن الاحتياج ملح إلى نموذج للمرأة يسعى المجتمع بكل مؤسساته إلى إقراره والعمل على وجوده. والطريق إلى تحقيق ذلك يحتاج إلى منظومة فكرية جديدة أكثر عدالة وإنصافاً، وأكثر تجاوباً مع ما حدث بالفعل من تغيرات على أوضاع المرأة وسماتها وأدوارها، تتبناها كل مؤسسات الدولة.
- لم يعد مقبولاً ولا متوافقاً مع الواقع أن تظل المرأة في موقع التابع والمخلوق ناقص الأهلية، فالاستقلال والاعتماد على الذات مبدأ أساسى لحل مشكلات عديدة ومنها: الزيادة السكانية، والزواج المبكر، والحرمان من الحقوق، والمعاناة من كل أشكال الفقر المادى والمعنوى.
- نحتاج إلى إعطاء مزيد من الاهتمام والإتاحة لفرص العمل في كل المجالات أمام المرأة، ومشاركة أكبر في مجالات التمكين الاقتصادى والاجتماعى، لاسيما المرأة الفقيرة. والمبادرات في هذا المجال موجودة بالفعل، والسؤال حول إمكانيات التغطية الجغرافية والعائد والأثر الفعلى.

- قد يحدث تغيير عن طريق التشريع والقانون، إلا أن العمل على تغيير الفكر حتى لو احتاج إلى وقت أطول، فإن نتائجه أكثر فاعلية وتأثيرًا في حدوث التغيير، نظرًا لما يسفر عنه من وجود مدافعين ومؤمنين به.
- نحتاج إلى سياسة ثقافية تغزو بمنظومة قيمها كل مصادر المعرفة، وخطاب ديني واضح وصريح وثابت حول حقوق المرأة في العمل، والميراث، وتنظيم النسل، والوالدية المسئولة، وسن الزواج، وتنظيم الزواج والطلاق، وما يتعلق بهما من حقوق.
- نحتاج إلى نموذج جديد لتنشئة الفتاة يقوم على تنمية الاستقلال، والاعتماد على الذات، والقدرة على مواجهة المواقف الصعبة، ومحورية العمل في حياة الإنسان، وأهمية اكتساب المهارات في شتى المجالات.
- وإذا لم يتم تحرير العقل والتراث مما توارثناه عبر السنين، فلن نستطيع أن نتعامل مع المرأة كمخلوق مساو كامل الأهلية.
- ولمناقشة نتائج هذه الدراسة تم عقد ندوة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية يوم الإثنين الموافق ٢٠١٨/٢/٥ حضرها لفيق كبير من الوزراء السابقين، وأعضاء وعضوات، مجلس الشعب، وأساتذة الجامعات والكتّاب. كما رأست الندوة السيدة غادة والى وزيرة التضامن، ورحبت الأستاذة الدكتورة سعاد عبد الرحيم بالحضور، وركزت على الأهمية المعلقة على هذه الدراسة.
- قام بالتعقيب على ما جاء بالدراسة كل من: الأستاذة الدكتورة آمنة نصير، الأستاذة الدكتورة نجوى خليل، الأستاذة الدكتورة نيفين مسعد، الأستاذة الدكتورة منى الحديدى، الأستاذ الدكتور عاصم الدسوقي، الأستاذة الدكتورة شادية قناوى، ومن أعضاء مجلس النواب: الأستاذ الدكتور عماد جاد، والأستاذ محمد أبو حامد، والأستاذة نادية هنرى، ومن الكتّاب والمحليين السياسيين: الأستاذ سمير مرقس، والأستاذ عادل نعمان.

اشتملت هذه التعقيبات على العديد من القضايا التي يمكن إجمالها

فيما يلي:

- تأثر الصورة الذهنية الاجتماعية عن المرأة المصرية بالموروث الثقافي الذي أتى من دول الجوار، وفي الوقت الذي بدأت فيه هذه الدول التخلص من الماضي رسّخوا لدينا هذه الضبابية.
- الكثير مما يأتي على فم العديد من الشيوخ يتفق مع عصره وواقعه في تلك الأيام، ولكن ذلك لا يستدعي أن نظل نستخدمه إلى آخر الزمان.
- تركز هذه القنوات مناهج التعليم التي تحتاج إلى مراجعتها بمنظور جديد.
- هناك إعاقات في البنية الاجتماعية والبنية الاقتصادية ترسخ وتعمل على استمرار هذه الثقافة ومثالها: الموقف من الإنجاب باعتباره مصدر دخل للأسرة، ومشكلات الميراث وارتباطها بالحفاظ على ممتلكات الأسرة.
- إذا كان من الواضح تأثير مستوى تعليم المرأة وعملها، فإن الموقف يستدعي الاهتمام بتيسير فرص العمل للمرأة وبحث قيم الاتجاه إلى نموذج المرأة العاملة المنتجة.
- هناك خلل في العلاقة بين البنية التشريعية والبنية الدستورية.
- هناك فئة تسعى إلى السيطرة على زمام الأمور وإعادة إنتاج القيم القديمة، وهي في أحيان كثيرة تكون مانعة للتغيير، وعندما يحدث تحالف مع هذه الثقافة الدينية تنشأ وتستمر هذه الثقافة المعوقة، ولا توجد آليات للتعامل مع هذه الفئات.
- يسهم الإعلام والتعليم في تهميش المرأة.
- قد يسهم التشريع وتغليظ العقوبة في تقليل الأثر، لكنه لا يلغي الموقف.
- القوانين التي تنظم دور المؤسسات الدينية متروك أمرها لمدى الاستجابة الشخصية لهذه القوانين.

- تنقية الخطاب الدينى، حيث لا يوجد توصيف وظيفى واضح لمعالم هذه التنقية، ويحتاج الموقف إلى عدم وجود ما يتعارض مع الدستور.
- نعانى ومازلنا من تناول العديد من الموضوعات، وعندما تتصادم الآراء يغلق الموضوع وكأنه لم يثر، وتظل القضايا هكذا دون حسم على الإطلاق.
- المرأة المصرية كثيرا ما تكون ضد حقوقها، بل تمنع كل ما من شأنه الارتقاء بقيمتها والتمتع بحقوقها.
- التطبيق المتجرد للقانون باب لتغيير الثقافة.
- وسائل التربية والمؤسسات الثقافية وأجهزة الدولة لها دور فى الإبقاء على هذه الصورة، والإعلام الرسمى والإعلانات تركز على هذا النموذج. والمسئولية كبيرة على وزارة الشباب ووزارة الثقافة فى هذا الشأن.
- ليس لدينا خطة طويلة المدى لإعادة تنشئة الأبناء والجيل الجديد.
- يحتاج مجلس النواب أن تتوفر لديه تقارير لمثل هذه الدراسة وغيرها مما يقدمه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية من أبحاث ودراسات.

أسفرت مناقشات الندوة عن المقترحات التالية:

- أن تكون البنية التشريعية على مستوى البنية الدستورية. ما يعنى:
 - * غريلة القوانين لتكون متسقة مع الدستور.
 - * التطبيق الكامل لدولة القانون وإرساء دعائم المواطنة.
 - * استعادة المواطن الثقة فى القانون كطريق للحصول على الحق، وذلك بالتخلى تماما عن الجلسات العرفية، وتحقيق العدالة الناجزة، والتخلص من البيروقراطية وتعقيد الإجراءات.
 - * القوانين وُضِعَت لكى تطبق وتنظم العلاقات، أما إذا استمرت حبرا على ورق، أو يتم التلاعب بها والخروج عليها، فلا معنى لهذه القوانين. وهذه مهمة وزارة العدل، والمجلس القومى للمرأة، والجمعيات الأهلية الحقوقية.

* تخصيص مكاتب محاماة لمساعدة المرأة فى قضاياها، لاسيما ما يتعلق بحقها فى الميراث، ورفع القضايا نيابة عنها؛ حيث تقف المرأة عاجزة أمام الإجراءات، ومشكلات استخراج ما هو مطلوب من أوراق ومستندات، إضافة إلى العجز عن المطالبة بالحق أمام سطوة الأسرة والعادات. وهذه مهمة أساسية للمجلس القومى للمرأة.

- تغيير الصورة الذهنية الاجتماعية عن المرأة وتحرير العقل مما علقَ به من موروث ثقافى. وهذه مهمة مباشرة لوزارة الثقافة وقطاعاتها (المجلس الأعلى للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام)، هذا بالإضافة إلى المسئولية الكبيرة الملقاة على عاتق وزارة الشباب للعمل من خلال الشباب، وقصور الثقافة، والأندية،...إلخ، ومسئولية المؤسسة الدينية لتعمل متضافرة مع الوزارات السابقة لتغيير هذه الصورة.

- توصيف وتحديد واضح لما هو مطلوب باتجاه تنقية الخطاب الدينى، وآليات التطبيق لما يحتويه.

- التوسع فى برامج التمكين الاقتصادى للمرأة والشمول المالى لدمج القطاع الاقتصادى الموازى غير الرسمى فى القطاع الاقتصادى الرسمى، حيث إن ٧٠٪ من العاملين فى القطاع غير الرسمى من النساء. ويبدو الدور الواضح لوزارة التضامن فى تحقيق هذا الهدف، لاسيما ولديها إسهام فاعل فى مجال القروض متناهية الصغر. ويحتاج الأمر إلى تخصيص جهاز يقدم الدعم الفنى والمالى والتسويقى، وإكساب المرأة الفقيرة المهارات اللازمة والتدريب الكافى.

- على وزارة التربية والتعليم أن تبدأ من الآن فى وضع خطة طويلة الأجل لتنشئة جيل جديد على قيم العدالة والمساواة والمواطنة، وتمجيد إعلاء نموذج المرأة المنتجة العاملة، ونموذج المرأة الناجحة فى جميع المجالات لتكون هى

القدوة والمثل. وعلى وزارة التعليم العالى مراجعة محتوى الكتب لتتقيتها من كل ما يكرس الصورة النمطية عن المرأة المصرية.
- يتعين حدوث خلخلة للبنية الاجتماعية والاقتصادية، والقيام بحزمة تدخلات تركز على العناصر الأربعة وهى: الاعتراف، والمساواة، والدمج، والتمكين. وهذه المهمة تحتاج إلى تضافر جهود العديد من الوزارات.

Abstract

MENTAL IMAGE ABOUT THE EGYPTIAN WOMEN

Nadia Halim

The aim of this research is studying the mental image of the Egyptian women. The data was collected from a representative sample composed of 3000 people males and females from 18 years old +

The dimentions that have been studied are: traits, roles, family relations, and interactions, rights and ability for change.

